

كتبت ريتا شمعون:

كثيرة هي الملفات المتفجرة هذه الأيام ولعلّ ابرزها بدء الحديث عن تعديل سعر الصرف الرسمي من ١٥٠٧ ليرات الى ثلاثة احتمالات هي ٣٠٠٠ أو ٦٠٠٠ أو ٩٠٠٠ ليرة. هذا الإجراء يرتب على اللبنانيين جملة من الأعباء المالية الإضافية، فما يزيد على ٩٠٪ من السلع سترتفع أسعارها خصوصا ان رسومها الجمركية تحتسب على سعر ١٥٠٧ ليرات في السابق فضلا عن القروض السكنية والشخصية أو قروض السيارات المحررة بالدولار الأميركي أو تكاليف الأنترنت والمكالمات الهاتفية الأرضية والخليوية أو أسعار الأدوية وأسعار المشتقات النفطية وبالأخص عقود الإيجار السكنية والتجارية المسعّرة بالدولار الأميركي الذي يهدد هذا الإجراء بكارثة جماعية كما قال المحامي أديب زخور.

هل يلجم رفع السعر الرسمي

للدولار انهيار العملة الوطنية؟

لكن مهلا، حاولنا البحث عن أصل قانوني لمسألة تثبيت سعر صرف الليرة لكننا لم نجد قضاة ورقة في هذا المجال، في الواقع حدد مصرف لبنان عام ١٩٩٧ سعر صرف الليرة عند ١٥٠٧ ليرات مقابل الدولار الأميركي الواحد وعلى مدى عقدين إعتد الإقتصاد اللبناني على سعر صرف ثابت للدولار الى أن بدأ الإنهيار صيف ٢٠١٩، حاليا وصل سعر الليرة الى أدنى مستوياته مع توقعات بمزيد من الإنهيار لينضم هذا الملف الى قائمة الملفات التي رسمتها خطة التعافي لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي. يبقى السؤال: هل قرار رفع السعر المصرفي سيكون الحلّ الأنسب للجم هذا الإنهيار للعملة الوطنية؟

لا وجود لأساس قانوني

لسعر الصرف الرسمي للدولار

يشرح المستشار القانوني ورئيس مكتب جوستيسيا الدكتور بول مرقص في حديث «الشرق» أن لا يوجد أي أساس قانوني لسعر الصرف الرسمي للدولار الأميركي في لبنان أو أي نص تنظيمي وبالتالي فإن سعر صرف الدولار الأميركي يخضع لقواعد العرض والطلب في سوق القطع، في سياق متصل يشير الى عامل أساسي

يساعد في إستعادة الثقة بالليرة اللبنانية وبقدرتها الفعلية والشرائية في السوق القائمة هو: «الإدارة الرشيدة في البلاد التي لم تقم بعد»، «مضيفاً: «كل ما دون ذلك يعني الإستمرار في التقلت من دون معايير أو حدود.»

وقال مرقص: «إن مصرف لبنان لم يصدر يوماً تعميماً بتحديد سعر صرف الدولار الأميركي، هو يعتمد سعراً وسطياً ١٥٠٧.٥ ليرات كأن السعر المعتمد، حتى أنه لا يصدر نصاً تنظيمياً أو تعميماً يتعلق بهذا الموضوع، وبصورة أوضح ألاّ يفعل ذلك مجلس الوزراء إذا لم يترافق مع خطة إقتصادية.»

أي تغيير لسعر الصرف

سيزيد بدلات الإيجار

رئيس تجمع الحقوقيين للطعن وتعديل قانون الإيجارات المحامي أكد في حديث لـ«الشرق» ان اي قرار برفع سعر الصرف الرسمي سيؤدي الى تهجير وكارثة جماعية،حيث ان بدلات الايجار القديمة والجديدة سترتفع بشكل خيالي تفوق مدخول ومعاش أي مواطن والذي اصبح رمزياً، مشيراً الى ان قانون الايجارات الجديد نظم الزيادات على بدلات الايجار وربطها بالحد الأدنى للأجور ومنع اي زيادة على البدلات طيلة ١٢ سنة حفاظاً على الامن القومي والاجتماعي وعلى ما تبقى من الشعب قائلاً: «إنه مع اي تغيير بسعر الصرف اليوم، ستزداد بدلات الايجار حكماً من خارج الحماية القانونية التي وضعت في قانون الايجارات الجديد لذا يحتم معه التبصر والحكمة وعدم رفع سعر الصرف، قبل تعديل قانون الايجارات وهو بحاجة الى تعديل أصلاً ومناقشته في المجلس النيابي». وأضاف: «أن تعديل سعر الصرف الرسمي يهدد بكارثة تهجيرية لأكثر من مليون مواطن لبناني، إذ يكفي الغلاء والجوع الذي يعاني منه الشعب، لنزيد عليه مأساة التهجير في وطنهم، والاجدى دعم سعر الصرف الرسمي والعمل الجدي لمنع التجار من التلاعب بالدولار في السوق السوداء، تمهيداً لتخفيضه بدل رفعه. علماً ان المشرّع أنشأ حساباً او صندوقاً لمساعدة المستأجرين على دفع الزيادات على البدلات الايجار ودفع تعويضات لهم وربطها بمدخولهم الجماعي «لكافة أفراد الأسرة» الذي اصبح رمزياً، في حين لا تزال الى الآن الدولة غير قادرة على تمويله، وبالتالي سيلحق رفع سعر الصرف الرسمي الضرر مباشرة بالذين لا يستفيدون من الصندوق، كذلك لن تتمكن اية عائلة من دفع بدلات الايجار من الذين يستفيدون جزئياً او لا يستفيدون كلياً من الصندوق وسيكونون مطالبين بزيادات على بدلات تفوق مدخولهم، نظراً لارتباط الزيادات بأسعار العقارات وتخمينها وبسعر الصرف بحيث تصبح بدلات الايجار متحركة صعوداً مثل الدولار.»

المطلوب تعديل قانون

الإيجارات بشكل فوري

اضاف: «لقد أصبح ضرورياً وعاجلاً رفع سقف الاستفادة من الصندوق إلى ٥٠ ضعفاً للحد الأدنى للأجور وربطه بالمستأجر الرئيسي الواحد وليس بمدخول العائلة الجماعي، كما يتوجب تعديل القانون لاكثر من ناحية ليوافه تلك المشاكل»، لافتاً الى أن التعديلات لا تزال عالقة في لجنة الادارة والعدل، وسائلاً: لماذا يحاولون تنفيذ القانون بطريقة مجتزأة؟

ودعا زخور الى تعديل قانون الايجارات بشكل فوري وعدم المباشرة بأي رفع لسعر الصرف قبل تعديل القانون وإعطاء الحماية القانونية لأكثر من مليون مستأجر لبناني، وزيادة النسب بشكل فوري الى ٥٠ ضعف الحد الأدنى للأجور لكافة العائلات.

وختم: «أن حماية اللبنانيين في بيوتهم هي أهم عمل يتوجب الانكباب عليه بجدية على الصعيد التشريعي والحكومي، ليتمكن المستأجرون من ممارسة خياراتهم: إما البقاء بالمأجور او اعطاؤهم تعويضاتهم وترك المأجور وتأمين البديل السكني، علماً انه يوجد تعديلات منطقية يتوجب الاخذ بها»، مبدياً إستعداد المستأجرين لتقديم أية اقتراحات لحماية المواطنين في منازلهم في هذه المرحلة الدقيقة والصعبة جداً التي يمرّ بها لبنان.

<https://www.esharkonline.com/%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%aa%d8%aa%d9%82%d8%b5%d9%91%d9%89-%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d9%85%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b9%d8%af%d9%8a%d9%84-%d8%b3%d8%b9%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%b1%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%b3%d9%85%d9%8a/2022/01/10/%d8%aa%d8%ad%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b6%d9%88%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%85>

